هادي يشيد بدور التحالف في معركة الساحل

«20»

إرادة الفلسطينيين تهزم إجراءات الاحتلال

«21»

لا تسامح مع إرهاب قطر

قطر تتهاوى في أميركا وتلجأ إلى «غسل السمعة»

هل يحصد تميم العاصفة بعد أن زرع الريح؟

نزوح 7.6% من الودائع الأجنبية بالبنوك القطرية

ثمّنت جهود خادم الحرمين لإنهاء قيود الاحتلال وانتهاكاته

الإمارات تدين إجراءات وممارسات إسرائيل في «الأقصى»

■ سلطان الجابر خلال ترؤسه وفد الإمارات بالاجتماع الوزاري العربي الطارئ في القاهرة | وام

■ المجلس الوزاري العربي خلال الاجتماع الطارئ بشأن المسجد الأقصى في القاهرة | أ.ف.ب

■ د. سلطان الجابر يؤكّد رفض الإمارات أية محاولات ترمي إلى تغيير الوضع في القدس

■ «الوزاري العربي» يدعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته وإلزام إسرائيل وقف اعتداءاتها

■ البرلمان العربي: صمت المجتمع الدولي زاد من غطرسة وتغوّل الاحتلال

■ هاشتاغ «الأقصى في قلب سلمان» يتصدّر سلم ترندات «تويتر» عالمياً

القدس المحتلة، القاهرة - البيان، وكالات

أكّدت دولة الإمارات إدانتها واستنكارها الشديدين لممارسات إسرائيل في «الأقصى» مؤخّراً، مشيدة بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لإنهاء قيود الاحتلال في المسجد المبارك، والتي تكلّلت بالنجاح وأثمرت عن إزالة الاحتلال الإسرائيلي كل حواجزه من المسجد الأقصى المبارك، والتراجع عن إجراءاته التعسّفية بحق الفلسطينيين، الأمر الذي مكّن المصلين ولأول منذ نحو أسبوعين من الصلاة في المسجد المبارك.

وفي غضون ذلك دعا «الوزاري العربي» مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته وتطبيق قراراته ذات الصلة بمدينة القدس الشريف، وإلزام إسرائيل وقف سياستها واعتداءاتها المستمرّة على القدس الشرقية والمسجد الأقصى.

وأكّدت دولة الإمارات إدانتها واستنكارها الشديدين للإجراءات والممارسات التي اتخذتها إسرائيل مؤخراً في المسجد الأقصى المبارك، باعتبار ذلك سابقة خطيرة وعدواناً على المقدسات وحقوق وحرية ممارسة الشعائر الدينية، محذّرة من تداعيات مثل هذا العمل الخطير على تقويض الجهود الإقليمية والدولية لإحياء عملية السلام.

جاء ذلك في كلمة لمعالي د. سلطان بن أحمد الجابر وزير دولة خلال ترؤسه وفد دولة الإمارات في الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري أمس، والذي عقد في مقر الجامعة بالقاهرة بناء على طلب المملكة الأردنية الهاشمية، لمناقشة التصعيد الإسرائيلي الخطير في القدس وقيامها بفرض حقائق جديدة على الأرض تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني في المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، في خرق واضح لمسؤولياتها القانونية والدولية بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.

وضم وفد دولة الإمارات جمعة مبارك الجنيبي سفير الدولة لدى مصر ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية وعبد الله مطر المزروعي مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي.

إشادة

وأشاد معالي د. سلطان بن أحمد الجابر في كلمة دولة الإمارات، بالجهود المباركة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، لإنهاء القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى، وهي الجهود الدؤوبة التي تؤكد الدور المركزي والمسؤولية التاريخية للمملكة في خدمة الإسلام والمسلمين. وأوضح معاليه أنّ دولة الإمارات أعربت عن إدانتها واستنكارها الشديدين لإغلاق قوات الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك ومنع إقامة صلاة الجمعة فيه، وأنها تعتبر ذلك سابقة خطيرة وعدواناً على المقدسات وحقوق وحرية ممارسة الشعائر الدينية. وأكّد معاليه الرفض التام لأية محاولات ترمي إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي في مدينة القدس، أو فرض وقائع جديدة داخل الحرم القدسي الشريف، مجدداً موقف دولة الإمارات بمطالبة دول العالم والمنظمات الدولية كافة بالتصدي للممارسات الإسرائيلية التي تخالف الشرعية الدولية، وضرورة العمل على ضمان عدم تكرارها وبذل الجهود لإحلال السلم.

كما أكد موقف دولة الإمارات الداعي إلى ضرورة حل القضية الفلسطينية استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

إنجاز سلمان

وأثمرت مساعي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ومن خلال الاتصالات التي أجراها مع عدد من زعماء العالم والقيادة الأميركية، عن إزالة الاحتلال حواجزه ووقف إجراءاته في المسجد الأقصى.

ورحبت المملكة العربية السعودية بخطوة وقف كافة الإجراءات التي فرضتها إسرائيل في الحرم القدسي. وذكر الديوان الملكي في بيان سعودي، أنّ الملك سلمان بن عبد العزيز أجرى اتصالاته بالعديد من زعماء العالم والقيادة الأميركية، لبذل المساعي لعدم إغلاق المسجد الأقصى، وإلغاء القيود المفروضة على المصلين، وقد تكللت الجهود بالنجاح.

وأضاف البيان أنّ المملكة تؤكد على حق المسلمين في المسجد الأقصى في أداء عباداتهم فيه بكل يسر واطمئنان، وخادم الحرمين يؤكد وجوب إعادة الهدوء في الحرم القدسي وما حوله واحترام قدسية المكان.

وثمّن مغرّدون دور الملك سلمان في وقف العبث الإسرائيلي، ووصل «هاشتاغ الأقصى في قلب سلمان» إلى المرتبة الأولى عالمياً وعربياً في سلم ترندات موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، تقديراً لدور الملك سلمان وجهوده في إعادة فتح المسجد الأقصى المبارك وإزالة الإجراءات الإسرائيلية منه.

وتفاعل آلاف السعوديين والعرب مع الهاشتاغ، مؤكدين أن ما تقوم به السعودية أفعال لا أقوال. وغرد ماجد الزهراني في «تويتر»: «للملك سلمان الأفعال وليس اللوحات والظواهر الصوتية تجّار الأزمات». فيما قال آخر: «لم نتطبع مع الصهاينة كما فعلت قطر وتركيا ولم نتاجر بقضيتهم كما فعل الإخوان». وغرّد عز الذيابي: «اللهم أعز الإسلام والمسلمين واجزِ خادم الحرمين ولكل من له يد في فك الحصار عن الأقصى».

تحمّل مسؤوليات

وفي القاهرة، دعا مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب أمس، مجلس الأمن الدولي إلى تحمّل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتطبيق قراراته ذات الصلة بمدينة القدس الشريف، وإلزام إسرائيل وقف سياستها واعتداءاتها المتواصلة على القدس الشرقية والمسجد الأقصى.

ودعا مجلس الجامعة في ختام اجتماعه الطارئ، إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «يونيسكو» بشأن القضية الفلسطينية، بما في ذلك لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو والتي أكدت أنّ المسجد الأقصى المبارك موقع إسلامي مخصّص للعبادة وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي.

وأدان الاعتداءات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في القدس والمسجد الأقصى، داعياً الإدارة الأميركية إلى مواصلة جهودها لاستعادة الأمن وإنهاء التوتر على أسس تضمن أمن المقدسات وحمايتها، واحترام الوضع التاريخي والقانوني القائم، وإلغاء إجراءات إسرائيل الأحادية في المسجد الأقصى كلياً وفورياً، والتأكيد على أنه وفي حال عدم حل الأزمة من جذورها ستبقى الأمور مرشحة للانفجار في أي وقت.

كشف مخطّطات

وكلّف وزراء الخارجية العرب المجموعة العربية في نيويورك ومجالس السفراء العرب وبعثات جامعة الدول العربية، بالتحرك الفوري من أجل كشف المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم للمسجد الأقصى. وقرّر الوزراء الإبقاء على مجلس الجامعة العربية في حال انعقاد لمتابعة التطورات والانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى المبارك، ومراقبة مدى التزام إسرائيل بعدم تكرار القيام بأية إجراءات تصعيدية من شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار في المدينة المقدسة، وعدم المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى.

وشدد الوزراء على الدعم والمساندة الكاملين لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في القدس المحتلة ودفاعهم عن المدينة والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك في مواجهة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية والتصدي للمحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم.

وأدان وزراء الخارجية العرب بأشد العبارات الخطط والسياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس المحتلة وتشويه طابعها العربي والإسلامي وتغيير تركيبتها السكانية، وفرض السيادة الإسرائيلية عليها وإغلاق المؤسسات الفلسطينية فيها وعزلها عن محيطها الفلسطيني، محذّرين من التصعيد الإسرائيلي غير المسبوق في القدس المحتلة والمسجد الأقصى، وفرض سلطات الاحتلال حقائق جديدة على الأرض تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى.

غطرسة وتغوّل

على صعيد متصل، أكّد رئيس البرلمان العربي د. مشعل السلمي، أن صمت المجتمع الدولي عن الانتهاكات والاعتداءات والجرائم الإسرائيلية المستمرة زاد من غطرسة وتغول دولة الاحتلال، ولم تعد مهتمة بالقرارات والمواثيق الدولية وزاد من سعيها المحموم لتغيير الوضع القائم في مدينة القدس، من خلال الإجراءات والسياسات التهويدية العنصرية البغيضة وإرهاب الدولة.

أوامر احتلال

في الأثناء، أعطى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو مساء أمس، أوامره بتعزيز قوات حرس الحدود في القدس.

الدول الداعية لمكافحة الإرهاب تحذر قطر من التصعيد:

لا تساهل مع الدعم القطري للإرهاب

خالد آل خليفة: قطر تآمرت مع الحوثيين لاستهداف الجنود الإماراتيين في اليمن

سامح شكري: نتطلع أن تتعامل أوروبا بجدية مع مكافحة الإرهاب

■ عواصم - البيان، وكالات

أكدت الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب، أن موقفها من قطر يأتي ضمن التزامها بمسؤولياتها أمام العالم والمنطقة في مواجهة الإرهاب، وأن تميم بن حمد لن ينجح في مساعيه باستمرار دعم التطرف، لافتة إلى تورط الدوحة في نقل إحداثيات وجود قوات التحالف العربي للحوثيين وأنها تتحمل المسؤولية عن استشهاد جنود من القوات المسلحة الإماراتية العاملة في اليمن، وأنه لا تراجع عن الإجراءات المتخذة ضد التآمر القطري.

وأكد وزير الخارجية البحريني، خالد آل خليفة، أن من يستهدف مصر يستهدف العالم العربي كله، فهي الضمانة الأساسية لاستقرار المنطقة. وأكد في مقابلة مع فضائية «دي إم سي» المصرية، أن الدول المقاطعة لقطر لن تتراجع عن مطالبها، محذراً الدوحة من التصعيد.

وقال إن ما طُرح من أدلة على دعم قطر للإرهاب حتى الآن «أكثر من كافية»، وأن الموقف من قطر هو «دفاع عن كافة الأمة العربية»، مضيفاً: «لا نعلم ما يطمح له أمير قطر، سواء زعامة أو غيرها، ولكنه لن ينجح، فنحن نتحمل المسؤولية عن جميع البلدان العربية في مواجهة إرهاب قطر، وليس عن بلداننا فقط».

ورأى وزير الخارجية البحريني، أن قطر لعبت دوراً سلبياً في الملف اليمني، وأن السلاح الإيراني الذي أدخل للحوثيين في اليمن، يمثل تهديداً مباشراً للدول العربية، وأن قطر «متورطة في نقل إحداثيات وجود قوات التحالف العربي للحوثيين». وقال إنه كان يتواجد أفراد قطريون في الموقع العسكري قرب مأرب في مكان قريب من تواجد القوات المسلحة الإماراتية، وبعد ذلك بفترة قصيرة سقط صاروخان على الموقع أسفرا عن استشهاد عدد من أبناء الإمارات العربية المتحدة. وأضاف وزير خارجية البحرين، أن العالم يتجه لمحاربة الإرهاب بكل جدية، ولا يمكن بالتالي الاستمرار في التساهل مع قطر، قائلاً: «لو لم نواجه قطر بكل حسم، فنحن لم نلتزم بمسؤولياتنا أمام العالم والمنطقة في مواجهة الإرهاب»، مضيفاً أن مجلس التعاون الخليجي «سيبقى وسيزدهر، رغم الأزمة مع قطر، لأن الدوحة هي من تمثل تهديداً لبقاء المجلس».

واستنكر وزير الخارجية البحريني، تصريحات وزير الدفاع القطري حول أن بلاده أرغمت على الدخول في التحالف العربي باليمن، معلقاً «أليست قطر دولة لها سيادة، فمن أرغمهم إذاً؟»، وأكد أن الدول المقاطعة لقطر «لن تغير موقفها من الدوحة» التي دعاها للتراجع، محذراً إياها بأنها «إن أرادت التصعيد، فلكل حادث حديث».

في السياق، أكد وزير الخارجية المصري، سامح شكري، أن الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، لن تتراجع عن مطالبها من قطر، وأن مصر لا يمكنها أن تتسامح مع من يعبث بأمنها واستقرارها.

جاء ذلك خلال المباحثات التي أجراها الوزير المصري، أول من أمس، في باريس، مع نظيره الفرنسي جان إيف لو دريان، وتناولت تطورات الأزمة القطرية، حيث قدم شكري عرضاً متكاملاً للأسباب والقرائن التي على أساسها تم قطع العلاقات مع قطر، والتي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، دعم الدوحة للإرهاب، وفتح قنواتها الفضائية للترويج للأفكار المتطرفة، وتتدخل سلبياً في زعزعة استقرار مصر والدول العربية الثلاث الشقيقة. وأبدى الوزير شكري خلال المباحثات التي عقدت بمقر وزارة الخارجية الفرنسية، تطلعه لأن تتفهم الدول الأوروبية لتلك المنطلقات، وأن تتعامل بالجدية المطلوبة مع مسألة مكافحة الإرهاب، ومراقبة التزام الدول بتنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن.

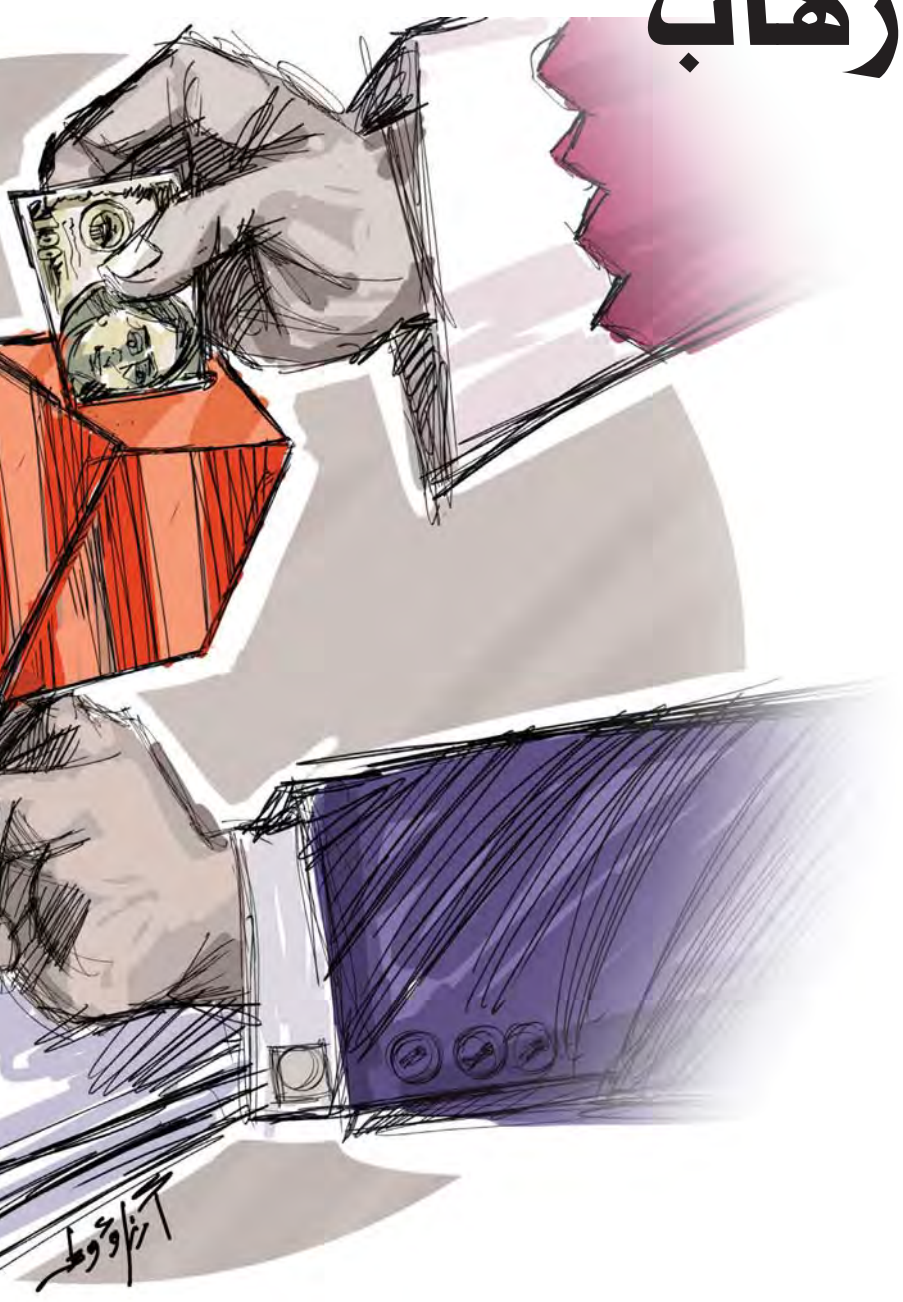

أمن قومي

دأبت الدول الداعية لمكافحة الإرهاب على التشديد بأن الإجراءات المتخذة ضد رعاية قطر للإرهاب تأتي ضمن متطلبات الأمن القومي لهذه الدول حيث أن منظمات تدعمها الدوحة تعمل على استهداف كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين ومصر.

المنظمة تم تصنيفها إرهابية بموجب القانون الاتحادي للدولة

إجهاض منح منظمة الكرامة صفة مركز استشاري في الأمم المتحدة

■ نيويورك - وام

نجحت دولة الإمارات ودول أخرى في الأمم المتحدة أمس في منع محاولات حصول منظمة الكرامة غير الحكومية المصنفة ضمن لائحة الإرهاب بموجب القانون الاتحادي للإمارات على مركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الدولية.

وقد جاء هذا المنع عبر قرار قدمته دولة الإمارات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتم اعتماده بتوافق الآراء، ويقضي نصه بعدم منح هذه المنظمة غير الحكومية مركزاً استشارياً خاصاً بالمنظمات غير الحكومية في المجلس، مما حال دون وصول هذه المنظمة إلى هذه الهيئة الهامة بالأمم المتحدة كمنظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص.

وفي أعقاب عملية التصويت، رحبت المندوبة الدائمة للدولة لدى الأمم المتحدة، السفيرة لانا نسيبة، باعتماد القرار بتوافق الآراء. وأشارت إلى أن نتيجة التصويت عكست التزام الدول الأعضاء بمبدأ منح هذا المركز الاستشاري الخاص فقط للمنظمات غير الحكومية التي تتماشى أهدافها وأنشطتها مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 31/1996، وبما يكفل المسؤوليات الجماعية للدول تجاه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودوره الفعال.

وفي بيان وفد الدولة أمام اجتماع المجلس، تم تجديد موقف الإمارات المقتنع بأهمية مُشاركة المجتمع المدني في أنشطة الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن هذه المشاركة من شأنها أن تسهم في تحسين عملية وضع السياسات وعمليات الحوكمة، وشدد في نفس الوقت على ضرورة ضمان عمل هذه المنظمات غير الحكومية في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996، الذي يحدد طبيعة العلاقة الاستشارية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وحول الموقف من منظمة الكرامة، أعرب البيان عن قلق دولة الإمارات الشديد إزاء التوصية التي تم تقديمها للمجلس بهدف حصول هذه المنظمة على مركز استشاري، موضحاً بأن هذه المنظمة تم تصنيفها كمُنظمة إرهابية بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات رقم 7 لسنة 2014 بشأن مكافحة جرائم الإرهاب، كما أن مؤسسها ورئيسها السابق عبدالرحمن بن عمير النعيمي، من قطر، مدرج على قائمة لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزاءات الدولية المفروضة على داعش وتنظيم القاعدة وذلك بوصفه مُمولاً ووسيطاً إرهابياً.

ولفت إلى أن هذه المنظمة قامت بسحب طلب سابق لها يقضي بالحصول على المركز الاستشاري وذلك في أعقاب فشلها في الرد على أسئلة اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بِشأن صِلاتها بالإرهاب، زاعمة بأن الأسئلة لها دوافعِ سياسية وهو الأمر الذي اعتبرته دولة الإمارات مَسألة مثيرة للقلق ولا سيما وأن علاقات منظمة الكرامة بالإرهاب واضحة وتتنافى مع عمل وروح الأمم المتحدة ومبادئها.

تأييد للقرار

من جانبه تحدث ممثل الجزائر الذي شاركت بلاده في رعاية مشروع المقرر، مشيراً إلى أنه لا ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقبل طلب منظمة غير حكومية تضم أعضاء تجري مُحاكمتهم في الوقت الراهن في إطار قوانين مكافحة الإرهاب، ومؤسسها مدرج في قائمة العديد من لجان الجزاءات الدولية التابعة لمجلس الأمن بالأمم المتحدة.

كما أبدت الهند أيضا تأييدها لمشروع المقرر الذي يدعو إلى استقصاء مهام لجنة المنظمات غير الحكومية، وشددت على الحاجة للتحقق من طلبات المنظمات غير الحكومية وما إذا كانت مدرجة في قوائم لجان جزاءات مجلس الأمن قبل النظر في إمكانية قبولها بالمركز الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واحد من الأجهزة الرئيسية الستة للأمم المتحدة، ويهدف إلى دفع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنه يشكل المنبر الدولي المركزي لتعزيز النقاش والتفكير المُبتكر حول سبل تنسيق الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق الأهداف المُتفق عليها دولياً، وهو المسؤول أيضا عن مُتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

قطر ترعى مخطط «جغرافيا الـ

■ المنامة- بنا

أكد خبراء وسياسيون أن الدور القطري لدعم الإرهاب مستمر، رغم ما يصدر من تحذيرات عربية ودولية لها بهذا الشأن، والمتمثل في إصدار القائمة الثانية من الأفراد والكيانات الإرهابية المدعومة قطرياً، والتي تضم تسعة كيانات وتسعة أفراد، وأن قطر مستمرة بمخطط تقسيم المنطقة فيما يسمى «جغرافيا الدم».

وأشار عضو مجلس النواب البحريني، جمال بوحسن، إلى أن إصدار الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، القائمة الثانية للكيانات والأفراد الإرهابيين يدل دلالة واضحة على أنها مصرة وجادة في رصد ومتابعة الجماعات الإرهابية التي تدعمها وتحتضنها الدوحة، بعد تأكيد أن الأيادي القطرية وراء هذه التنظيمات والأفراد، ولا تزال.

ونوه بوحسن إلى أنه ورغم تعديل قطر لقانون مكافحة الإرهاب 2004، وما تم توقيعه بين الولايات المتحدة وقطر بشأن مكافحة دعم التنظيمات الإرهابية حبر على ورق، ولم تتخذ الدوحة أية إجراءات على الأرض في هذا الشأن، مستشهداً بأنه لايزال عدد من هؤلاء الإرهابيين موجودين في الدوحة.

وأضاف بوحسن أن الدوحة ستظل مستمرة في نهجها بدعم المنظمات الإرهابية، كونها جزءاً من مشروع أكبر يعمل على زرع الفتن وتفتيت المنطقة العربية على أسس دينية وطائفية وعرقية، وبالتالي لن تتوقف عن ذلك إلا أن تكون عليها وصاية دولية.

وبشأن تخلي قطر عن التزاماتها التي سبق وأن وقعت عليها في الرياض عامي 2013 و2014، أوضح النائب جمال بوحسن أن قطر لم تلتزم لا باتفاقيات ولا معاهدات، ولم تراع حسن الجوار والعلاقات بين الدول الخليجية والعربية، فلديها أجندة تعمل على تطبيقها على أرض الواقع من خلال دعمها للإرهاب وزعزعة الأمن الداخلي للدول العربية، ومحاولات قلب الأنظمة، مستشهداً بعلاقاتها الوثيقة مع إيران، حيث شاركت في مناورات معها في حين كانت البحرين تعاني من الإرهاب الإيراني عام 2011.

وأكد أن التنصل القطري من الالتزامات وصل إلى ميثاق تأسيس منظومة مجلس التعاون الخليجي، والتي لم تلتزم بها قطر بسبب أجندتها وأهدافها، وعلاقاتها المشبوهة مع دول وكيانات وأفراد إرهابيين.

ودعا النائب بوحسن الدول الخليجية والعربية إلى اتخاذ إجراءات صارمة وقوية ضد الدعم القطري للجماعات الإرهابية، والاستفادة من القوانين الدولية التي تعنى بمكافحة الإرهاب والداعمين له، مضيفاً أنه ثبت بالدليل القاطع علاقات الدوحة مع العديد من التنظيمات الإرهابية مثل «داعش» و«الحشد الشعبي»،

■ آلاف الأبرياء سقطوا ضحية للمخططات القطرية في العالم العربي | أرشيفية

قطر تواصل حملات التضليل بشأن الحج

معتمدة النهج الإيراني في هذا المجال

■ دبي، الرياض - البيان، وكالات

ما زالت الصحف القطرية تواصل دورها الخبيث في استخدام ملف الحج وبناء أكاذيب على واحدة من أطهر شعائر الإسلام من أجل الإساءة إلى دور المملكة العربية السعودية، معتمدة في ذلك على النهج الإيراني.

وبعد تكلل جهود خادم الحرمين الشريفين فك الحصار عن المسجد الأقصى بالنجاح، ثارت غيرة الأبواق القطرية من هذا الإنجاز فبدأوا بإطلاق الأكاذيب مجدداً حول منع الحجاج القطريين من أداء شعائر الحج في رد فعل غاضب على قرار وزارة الحج السعودية بفتح الباب أما كل الراغبين في الحج من قطر عبر مسارات محددة.

وردد كل من رئيس تحرير صحيفة العرب، عبدالله العذبة، ورئيس تحرير صحيفة الشرق جابر الحرمي، أقاويل المنع مرة أخرى على الرغم من مرور أيام على إصدار وزارة الحج والعمرة السعودية، بياناً بشأن الحجاج والمعتمرين القطريين أوضحت فيه الخدمات المقدمة لهم وسبل وصولهم إلى الأراضي المقدسة. وتجمع أصحاب الحسابات السوداء على التغريدات التي أطلقها كل من العذبة والحرمي لينفثوا سموم الحقد والفتنة، ووصل الأمر ببعضهم إلى الدعوة لضرب وحدة وأمن المملكة العربية السعودية.

وروداً على هذه المزاعم، قال المستشار في الديوان الملكي السعودي، سعود القحطاني، إن المملكة أعلنت مراراً أن أهلنا في قطر مرحب بقدومهم للعمرة من أي مكان بالعالم مباشرة ومن الدوحة ترانزيت وعلى أي خطوط إلا خطوط تنظيم الحمدين. وأضاف: «السلطة القطرية (#تنظيم_الحمدين) تصد الشعب القطري الشقيق عن العمرة والحج بالأكاذيب؛ والترهيب قبل الترغيب. فصبر جميل يا أهلنا في قطر». وأكد القحطاني أن الحكومة القطرية وبقيادة تنظيم الحمدين تعمل على تسييس الحج، وتوهم القطريين أن هناك مشكلة، تماما كما تفعل إيران، لتضمن استمرارية تغييب الشعب. وأضاف أن متوسط عدد الحجاج الذين يحملون الجنسية القطرية خلال الخمس سنوات الماضية في كل موسم حج حوالي 1600 حاج. وأردف: "على السلطة القطرية تسهيل إجراءات الحجاج القطريين، ومعيار ذلك أن لايقل عدد القادمين للحج من أهلنا في قطربأي حال عن متوسط السنوات الماضية".

استثناء

وكانت وزارة الحج السعودية أصدرت بياناً الأسبوع الماضي جاء فيه أنه «في ظل الوضع السياسي الراهن مع الدوحة فإن حكومة المملكة ترحب بضيوف بيت الله الحرام من الحجاج والمعتمرين من مختلف دول العالم بما فيها قطر». وأكدت أنه بوسع المعتمرين منهم الاستمرار في أداء العمرة في أي وقت وعبر أي خطوط، باستثناء الخطوط القطرية بما في ذلك الخطوط التي تنطلق من الدوحة مروراً بمحطات ترانزيت.

اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية بالكونغرس تتهم قطر بدعم الإرهاب

قطر تتهاوى في أميركا وتلجأ إلى «غسل السمعة»

■ واشنطن ـ وكالات

تتهاوى سمعة قطر في أميركا رغم صرفها ملايين الدولارات على مجموعات ضغط خاصة للدفاع عن سياسات قطر ومهاجمة الدول العربية الداعية لمكافحة الإرهاب، وكان آخرها ما نشر أمس عن استئجار الدوحة مؤسستين أميركيتين لـ«غسل سمعتها». وتتوالى يومياً تقارير أميركية وتصريحات لمسؤولين وصناع قرار عن رعاية قطر للتنظيمات المتطرفة. فبعد يومين من تأكيد مجلس النواب الأميركي أن قطر موّلت تنظيمات «القاعدة» و«داعش» و«حماس» و«طالبان»، قال معهد «انتربرايز الأميركي إن قناة الجزيرة القطرية محرك الإرهاب في المنطقة، فيما أكد باحث أميركي إن قطر تمادت كثيراً في سياسات دعم الإرهاب وشراء القوة.

في تفاصيل المساعي القطرية التخفيف من ورطتها في الغرب، فقد لجأت إلى استئجار مؤسسة أميركية تقدم خدمات استشارية استراتيجية، أسسها المدير السابق لحملة الرئيس دونالد ترامب الانتخابية تضم في عضويتها مسؤولاً إسرائيلياً حكومياً سابقاً، وأخرى متخصصة في تتبع سقطات السياسيين، في محاولة للرد على الدول الداعية لمكافحة الإرهاب.

ونقلت وكالة«أسوشيتد برس»، عن وثائق تم تقديمها حديثاً إلى وزارة العدل الأميركية، أن قطر استأجرت شركة«أفينو استراتيجيس غلوبال«مقابل 150 ألف دولار شهرياً»لإجراء بحوث، وتقييم علاقات حكومية، وتقديم خدمات استشارية استراتيجية«. وينص العقد على أن»يشمل نشاط الشركة اتصالات مع أعضاء وموظفي الكونغرس، ومسؤولين تنفيذيين، ووسائل إعلام، وأفراد آخرين«.

عقوبات «فيفا»

فرض الاتحاد الدولي لكرة القدم، غرامة على اتحاد كرة القدم القطري بعد أن خالف لاعبو المنتخب القواعد ضد أي بيانات سياسية بعرضهم قمصاناً عليها صور تميم في تصفيات كأس العالم. وقال «الفيفا» أمس، إن لجنة العقوبات فرضت غرامة قدرها 50 ألف فرنك سويسري «51,800 دولار»، وتغريم اللاعب القطري حسن الهيدوس خمسة آلاف فرنك «5180 دولار» بسبب سلوكه غير الرياضي. ووقع الحادث في 13 يونيو في مباراة قطر وكوريا الجنوبية، إذ ارتدى اللاعبون قمصاناً عليها صورة تميم بن حمد أثناء التمارين.

ماثيو ليفيت: الدوحة مستمرة في تمويل «القاعدة» في سوريا

عقود وأموال

ووفقاً لـ«أسوشيتد برس«فإن شركة»أفينو استراتيجيس غلوبال«التي استأجرتها قطر تضم في عضويتها كبير موظفين سابق بحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو. كما وقعت قطر عقداً لمدة 3 أشهر، قابلة للتجديد، بقيمة 1,1 مليون دولار مع شركة أميركية أخرى متخصصة في تتبع سقطات السياسيين، وفقاً لما ذكرته وزارة العدل.

وقبل الأزمة الحالية التي تسببت بها قطر، أظهرت بيانات وزارة العدل الأميركية أن الدوحة كانت تنفق أقل من 300 ألف دولار شهريا مع أربع شركات. وفيما بعد قررت توظيف ثلاث شركات أخرى لترفع إنفاقها إلى ما لا يقل عن 1,4 مليون دولار شهريا. وبدأت قطر مع تمثيل أقل في واشنطن، بما في ذلك شركة الضغط «ميركوري وبورتلاند»، وهي شركة علاقات عامة بريطانية لها مكتب في واشنطن.

تمادي قطر

في الأثناء، انتقدت اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية بالكونغرس سياسات قطر الداعمة للإرهاب، وخلال جلسة للجنة، طالب نواب أميركيون الدوحة بتعديل سلوكها مبينين أن الدوحة قد تواجه خطر سحب قاعدة العديد العسكرية في حال لم تلتزم بتعهداتها.

وقال مدير مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية جوناثان شانزر إن قطر تمادت في دعم تنظيم الإخوان بهدف إيصاله إلى السلطة في عدة دول، بهدف تنفيذ المخططات القطرية لاكتساب النفوذ. وأضاف شانزر في جلسة نقاشية أن قطر أدركت أنها بلد صغير وضعيف وغير قادرة على مواجهة جيرانها. فهي تتشارك بحقول غاز مع إيران، ووجود جهات تقاتل بالإنابة عنها شئ مفيد لها وكذلك الحال بوجود قاعدة أميركية على أراضيها. وما حدث مع الوقت أنهم جمعوا ثروة وبدأوا يستخدموها بأي طريقة لشراء القوة، لذلك نراهم يستثمرون بقوة في دول أخرى وكذلك يمتلكون قوىً تعمل بالإنابة عنهم في الشرق الأوسط ويحاولون الدفع بتنظيم الإخوان إلى مواقع السلطة ليمكنوا قطر من ركوب موجة السلطة أيضاً بالإنابة، وهذا ما يفعلونه حالياً. وأردف شانزر:»لكنني أعتقد أنهم تمادوا في ذلك لأبعد الحدود«.

دعم "القاعدة"

من جهته، أكد الخبير بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ماثيو ليفيت، أن من المهم إنهاء الأزمة الخليجية وأن أفضل طريقة لذلك هي إيجاد حلول تلزم قطر بوقف الدعم والتمويل الخطير الذي تقدمه للإرهاب، مشيراً إلى أن معظم الاتهامات التي وجهت لقطر واقعية وتتعلق بقضايا قديمة كان على الدوحة معالجتها منذ زمن. وأشار ليفيت إلى أن قطر انتهجت خلال السنوات الأخيرة سياسة الباب المفتوح أمام الجماعات الإرهابية. ولكن الأكثر إزعاجاً على الإطلاق هو التسامح ودعم جبهة النصرة، فرع تنظيم القاعدة في سوريا.

برعاية مسؤولين أمنيين من تنظيم الحمدين

قطر عرّاب صفقة الهدنة بين «القاعدة» وحزب الله في عرسال

■ بيروت ـ وكالات

بعد معارك استمرت أياماً في منطقة جرود عرسال بين ميليشيات حزب الله الإرهابي، ومقاتلي هيئة تحرير الشام التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي، انتهت بعقد الطرفين صفقة برعاية قطرية، تم بموجبها وقف إطلاق النار.

الصفقة التي عقدها الطرفان ورعتها قطر، جاءت بعد محاولات متكررة لعقد تسوية يخرج بموجبها المسلحون من الجرود، جميعها باءت بالفشل، غير أن المحاولة الأخيرة تم الإعلان عنها أمس، بعد ساعات من كلمة الأمين العام لحزب الله الإرهابي، حسن نصر الله، أول من أمس.

تضمن الاتفاق فتح ممر آمن لخروج من تبقى من مسلحي تنظيم القاعدة في تلال عرسال مع عائلاتهم نحو الداخل السوري، في مقابل إفراجهم عن 3 من مسلحي الحزب، احتجزوا في معارك سابقة بين الطرفين.

وأعلنت وسائل إعلام تابعة لحزب الله، وقف إطلاق النار، الأول من نوعه بين هذا الحزب وهيئة فتح الشام -النصرة سابقًا- في منطقة جرود عرسال على الحدود بين سوريا ولبنان. وتولى المفاوضات نيابة عن هيئة تحرير الشام القاعدية، بحسب مواقع لبنانية، أحد رجال الهيئة الشرعية في القلمون والقصير.

ويشمل الاتفاق مغادرة أمير فتح الشام في القلمون، أبو مالك التلّي، مع عدد من المسلحين وعائلاتهم إلى معقل «النصرة» في «إدلب» بمرافقة عناصر من حزب الله والجيش السوري، مقابل إطلاق فتح الشام سراح 4 قادة ميدانيين من الحزب الإرهابي.

القادة الميدانيون أسروا في أكتوبر 2015، وهم حسن نزيه طه، ومحمد مهدي شعيب، وموسى كوراني، إضافة إلى محمد جواد ياسين، الذي خطف منتصف أغسطس الماضي. وتشمل الصفقة استعادة عدد من جثامين مقاتلين مفقودين من الحزب.

وأكدت معلومات ، أن الصفقة جاءت بعد إخفاق الشيخ مصطفى الحجيري (أبو طاقية) في وساطته الأسبوع الفائت، وعدم تمكنه من إقناع التلّي بالانسحاب إلى إدلب.

وتضيف المعلومات أن التفاوض الذي باشر فيه مدير الأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم، شمل شخصيات محلية على علاقة مباشرة بهيئة فتح الشام في الجرود، وكذلك شخصيات من خارج لبنان، بينهم مسؤولون أمنيون في قطر.

وتابعت الشبكة أن عملية التبادل ستتم في حال نجاح المفاوضات في تركيا عبر أحد المعبرين البريين اللذين يربطان إدلب بتركيا، وهما إما معبر «باب الهوى» في شمال غرب المحافظة، وهو تحت سيطرة كتائب عدة في المعارضة المسلحة أبرزها «فتح الشام»، أو عبر المعبر الجديد الذي افتتحته السلطات التركية على الحدود مع سوريا عند قرية خربة «الجوز» في ريف إدلب الغربي والقريب من الحدود الإدارية لمحافظة اللاذقية.

■ آليات عسكرية لحزب الله في جرود عرسال | أ.ف.ب

...دم» لتفتيت دول المنطقة

إلى جانب دعم التنظيمات المتطرفة في سوريا وليبيا واليمن وغيرها.

إدانة وعقوبات

من جانبه، أشار أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة، الدكتور رامي عاشور، إلى أن كل الأدلة التي قدمت تدين الدوحة بشكل واضح ولا يقبل الشك، وهو ما يعطي الدول الداعية لمكافحة الإرهاب الفرصة المواتية لتصعيد الموقف ضد قطر على المستوى الدولي، ولفرض عقوبات دولية عليها حتى تعود عما هي عليه.

وعن الإجراءات التي يمكن القيام بها في المرحلة المقبلة، أشار عاشور، إلى أن المطلوب هو الإشهار بالمؤسسات القطرية الداعمة للإرهاب وتقديم الأدلة التي تدينها، ومن ثم التحرك وفق المواثيق الدولية في الأمم المتحدة من خلال مصر، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، وتوظيف القانون الدولي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى فرض عقوبات دولية على قطر.

وأضاف أن عدم الالتزام القطري وعدم الرغبة في التخلي عن التنظيمات الإرهابية تمثل في عدد من الأمور، منها انكارها للأعراف الدولية ورفضها لها والمتمثلة في رفض الوساطة الكويتية، وتسريب المطالب الـ 13 التي قدمتها الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، وبالتالي فليس في نيتها أية التزام سواء على الصعيد الخليجي والعربي أو على الصعيد الدولي.

جغرافيا الدم

وبشأن التنوع في التنظيمات الإرهابية التي تدعمها قطر، سواء المسلحة أو الإعلامية أو الخيرية، أوضح عاشور أن قطر دولة صغيرة جغرافياً محاطة بدول كبرى، لذلك تسعى إلى تفتيت هذه الدول سعيا للسيادة، وتستخدم في ذلك الصراعات الدينية والمذهبية والعرقية، وتحاول تقسيم المنطقة فيما يسمى «جغرافيا الدم»، لذلك نراها تدعم الجماعات الإرهابية من العراق شرقا إلى المغرب العربي غرباً مروراً بمصر، ومن الشمال السوري إلى وسط وجنوب أفريقيا، حيث تقوم هذه التنظيمات الإرهابية بحروب بالوكالة، وصولا إلى تفتيت المنطقة، وهذا أساس الأجندة القطرية، والتي تتوافق للأسف مع الأجندة الإسرائيلية.

واختتم أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة، الدكتور رامي عاشور، بالإشارة إلى أن الدول المتضررة من الإرهاب القطري لها الحق في الدفاع الشرعي عن نفسها، سواء ضمن الإجراءات القانونية الدولية، وصولاً إلى العمل العسكري، والذي تتيحه القوانين والمواثيق الدولية، وهو ما لا نتمنى أن تصل الأزمة إليه.

غاب الدور القطري عن ليبيا فتعافت البلاد

■ دبي ـ البيان

تفاؤل شعبي ليبي بنتائج اللقاء الذي تم في باريس بين رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج، وقائد الجيش الوطني اللواء خليفة حفتر، وشهد توقيع اتفاق التزما فيه بوقف مشروط لإطلاق النار وتنظيم انتخابات رئاسية ونيابية. وتعتبر هذه الخطوة إيجابية لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد بعد غياب التأثير القطري الذي وقف عقبة في سبيل هذا التقارب. فمنذ تراجع الدور المشبوه لقطر تحسنت الأوضاع الأمنية العامة في البلاد، وهناك أكثر من دليل على ذلك، ومنها تطهير بنغازي نهائياً من التنظيمات الإرهابية المتطرفة التي ظلت تسيطر على المدينة لأكثر من ثلاثة أعوام نتيجة دعم مالي وتسليحي وإعلامي أغدقه عليها النظام القطري. كما عاد الهدوء إلى طرابلس بعد طرد مسلحي الجماعة المقاتلة إلى خارج المدينة من قبل كتيبة ثوار طرابلس التابعة لوزارة داخلية الوفاق.

كما أنه بعد المقاطعة العربية لقطر مباشرة، أعلنت سرايا الدفاع عن بنغازي الإرهابية المدعومة من قطر، والمصنفة تنظيماً إرهابياً، استعدادها لحل نفسها، وذلك بعد أيام من إعلان تنظيم أنصار الشريعة الذي يحظى بدعم قطري مباشر، حل نفسه. إضافة إلى ذلك فإن أهالي مدينة تاورغاء عادوا إلى ديارهم بعد سنوات من التشرّد في مخيمات النازحين. وكانت المدينة شهدت تهجير كل سكانها من قبل ميليشيات مدعومة من قطر.

ومن نتائج المقاطعة العربية لقطر، أنه بعد سنوات من القتال بين قبيلتي أولاد سليمان والتبو، أعلنت القبيلتان تسليم مطار سبها الدولي إلى مديرية الأمن بالمدينة، باعتباره مرفقاً مهماً يخدم جميع سكان الجنوب وليبيا.

كما سيطرت القوات المسلحة الليبية على كامل منطقة الجفرة، وطردت من مدن: هون وسوكنة والفقهاء وودان، ذات الأهمية الاستراتيجية، الإرهابيين الذين كانوا يتلقون المساندة من قطر.

واعتبرت صحف عالمية أن إطلاق سراح سيف الإسلام القذافي، خطوة جادة في مسار المصالحة الوطنية الذي كانت قطر وحلفاؤها يعملون على عرقلته. فضلاً عن أن إنتاج البلاد من النفط وصل إلى أعلى مستوى له منذ 2013، محققاً أكثر من 13 مليون برميل يومياً، بما يسود حقول الإنتاج وموانئ التصدير من أمن وفرته قوات الجيش الوطني الليبي.

رياضة

من مؤشرات تراجع الوجود المتطرف في العاصمة الليبية طرابلس، إطلاق الدوري التنشيطي لكرة القدم النسائية، والذي توقف لسنوات، فيما تشهد ليبيا تفاؤلاً غير مسبوق في الأوضاع الأمنية والسياسية والاجتماعية بعد أن شلت قدرات الميليشيات الإرهابية التي كانت تتلقى المال والسلاح والأوامر المباشرة من قطر.

هل يحصد تميم العاصفة بعد أن زرع تنظيم الحمدين الريح؟

كتاب «قطر والربيع العربي» يكشف ما يدور داخل الإمارة الصغيرة

- الدوحة ناقضت نفسها بدعمها الفوضى العربية مع غياب الحريات في قطر
- قضت تغطية «الجزيرة» للأحداث على أي رصيد للثقة في نوايا قطر
- شاعر قطري حوكم وغيّب في الزنازين بسبب قصيدة
- 11 أكاديمياً قطرياً نادوا بالإصلاح بعريضة «الشعب يريد الإصلاح في قطر أيضاً»
- «الثورات» خلفت 500 ألف قتيل و13 مليون لاجئ وخسائر بأكثر من تريليون دولار
- «الجزيرة» تعتّم على أي أحداث داخل الدوحة

تونس ـ الحبيب الأسود

مع تواتر التقارير الإعلامية التي تتحدث عن حالة التذمر في الشارع القطري، وتنذر بغضب شعبي عارم ضد تنظيم الحمدين، يتساءل المراقبون عما إذا كان الوقت قد حان ليحصد حكام الدوحة بعض ما زرعوه من فتنة وفوضى وخراب في المنطقة العربية، قبل وبعد وأثناء ما سمي بثورات الربيع العربي التي استهدفت الدول والشعوب والمجتمعات والجيوش الوطنية والمؤسسات السيادية، ونتجت عنها خسائر فادحة بلغت نحو 500 ألف قتيل و13 مليون لاجئ، وأكثر من تريليون دولار، إضافة إلى ملايين المصابين والمعوقين والأرامل والأيتام والمفقودين والجياع والمفقرين والمعطلين عن العمل.

ويشير محللون سياسيون إلى أن النظام القطري سيدفع ثمن جرائمه في المنطقة والعالم، بعد أن تأكد فشله مشروعه المبني على مبدأ تأجيج الصراعات في العالم العربي. وفي هذا السياق، أكد الخبير البريطاني في شؤون الشرق الأوسط كريستيان كوتس أورليخسن، في كتابه «قطر والربيع العربي» الصادر عن دار النشر التابعة لجامعة أكسفورد، أن البحث عن دور في منطقة معقدة ومشتعلة بالاضطرابات مثل الشرق الأوسط، لا يمكن أن يكون مهمة سهلة، ولا يمكن أن يمر في حالة فشله مرور الكرام، إذ إن أي دولة تضع رأسها بين فكي الأسد المسمى بالشرق الأوسط، لا بد أن تضع في حساباتها احتمال انغلاق فكيه عليها في أي لحظة، مع أي تحرك غير محسوب، أو أي خطوة لا تصل بها إلى الإجابة الصحيحة.

تساؤلات

وفي محاولة لتفسير وضع الإمارة الخليجية الصغيرة بعد انهيار مشروعها «الثوري»، طرح صاحب الكتاب جملة من الأسئلة الجوهرية ليحاول الإجابة عنها في ما بعد، ومن بينها: ما مدى تماسك قطر من الداخل؟ وهل هذه الدولة التي أصرت على إقحام نفسها في شؤون الدول من حولها، تملك ما يكفي من الاستقرار الداخلي قبل أن تفكر في هز استقرار الدول الأخرى؟ وهل تثق قياداتها في شعبها؟ وهل يدعم شعبها قياداتها؟ وهل تملك قيادات قطر ما يكفي من التأييد الداخلي لسياساتها الخارجية؟ أم أن تدخل قطر الزائد في شؤون دول ما يسمى بثورات الربيع العربي وما أدى إليه هذا التدخل من كراهية شعوب تلك الدول لها، يمكن أن يتحول في لحظة ما، إلى موجة من الغضب الشعبي الداخلي؟

يقول أورليخسن: «في العادة لا تبدأ الفوضى صريحة، ولكنها تبدأ بالتراكم. شرارة صغيرة تشعل حريقاً صغيراً، يتم إخماده سريعاً، لكنه يترك أثراً، يتضاعف مع كل شرارة مماثلة، حتى تجد أي سلطة نفسها فجأة في مواجهة حرائق تلتهم كل شيء. والسؤال هو: هل بدأت هذه الشرارات بالفعل تظهر في قلب قطر منذ أواخر عهد الأمير السابق حمد بن خليفة، لتلتهم كل شيء في عهد نجله تميم؟». ويضيف: «مع كل ذلك الجهد الذي قام به قادة قطر للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وعلى رأسها دول الربيع العربي، ومع كل حديث قيادات قطر عن ضرورة تغيير الأنظمة العربية، كان من الطبيعي أن تتجه أنظار العالم بقياداته وشعوبه، إلى قلب قطر، ليصبح الاهتمام العالمي بشؤون قطر الداخلية، أكبر حتى من تدخلها في شؤون الدول الأخرى».

انفجار داخلي

ويشير الباحث البريطاني إلى أن الأمر كان يحمل تحدياً مزدوجاً ومضاعفاً بالنسبة لنظام الدوحة. فمن ناحية، كان الضغط القطري على الأنظمة التي قامت ضدها اضطرابات الربيع العربي انطلاقاً من تونس ثم مصر فليبيا واليمن وسوريا، ودعم الدوحة المطلق للاضطرابات التي أطاحت بأنظمة وزعزعت أخرى، يقفان في حالة تناقض صارخ مع ضعف التعددية السياسية والحريات في قطر نفسها بشكل أكبر من أن يتم تجاهله. ومن ناحية أخرى، بدا أن ما قامت به قطر من اتباع سياسة جمع الأعداء، ومراكمتهم ضدها بسبب سياسات قادتها القائمة على التدخل في شؤون الدول الأخرى من حولها، قد تحول إلى ما يشبه القنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر بشدة ضد الدوحة، لتنقلب تحركات قطر عليها، لو ظهرت أي بوادر لعدم الاستقرار الداخلي فيها، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنكر الدوحة أن دعمها للاضطرابات في المنطقة أصبح مكشوفاً، كما قضت تغطية قناة «الجزيرة» لأحداث ما سمي بالربيع العربي وما بعدها، على أي رصيد للثقة في النوايا الحسنة لقطر، وليس من الصعب الآن أن نتخيل ردة فعل الدول التي كانت تتلقى انتقادات وهجوم الجزيرة القطرية، لو ظهرت مشاكل في الداخل القطري، أو عندما يظهر أحد المدافعين عن الحقوق والحريات في قطر، رافعاً صوته معبراً عن رأيه، ثم يتعرض للقمع، كما حدث مثلاً في صيف 2012، عندما قام علي خليفة الكواري، أحد الأكاديميين والمفكرين البارزين في قطر، بنشر عريضة أطلق عليها: «الشعب يريد الإصلاح في قطر أيضاً»، وتم طبع الكتاب في بيروت، حاملاً إسهامات 11 أكاديمياً وكاتباً قطرياً، طالبوا برفع صوت موحد ينادي بالإصلاح في قلب قطر نفسها، بعد أن وجدوا أن القنوات الرسمية التي يمكنهم بها إيصال أصواتهم مملوكة للحكومة القطرية، هي في حقيقتها بلا معنى ولا جدوى».

خلل مزمن

ويعتبر كتاب «الشعب يريد الإصلاح في قطر أيضاً» دليلاً على أهمية التطرق إلى أوجه الخلل المزمنة في قطر، ورد في مقدمته أنه نتاج لقاءات شهرية نظمها عدد من القطريين المهتمين بإصلاح أمور بلادهم بين عامي 2011 و2012 تحت عنوان «لقاء الاثنين»، وقام المفكر والأكاديمي علي خليفة الكواري بجمعه ونشره، متضمناً مشاركات لخبراء ومهتمين بالشأن القطري، امتد نطاق مواضيعها من حالة الهوية واللغة العربية في قطر، مروراً برؤية قطر 2030 التنموية، وصولاً إلى دستورها الذي صدر في عام 2004.

وغطت فصول الكتاب موضوعات مختلفة، منها الجوانب الدستورية والسلطة القضائية وحكم القانون والمسألة السكانية والمجتمع والثقافة والإعلام والتعليم والهُوية وتراجع دور اللغة العربية في الإدارة والتعليم واستخدامات الغاز الطبيعي وصادرات الغاز والبيئة وغيرها. كما يحتوي الكتاب على قراءة نقدية رصينة لاستراتيجية قطر الوطنية والحاجة للإصلاح في ضوء أوجه الخلل في دستور 2004.

ولخص الكواري في مقدمة الكتاب عقبات الإصلاح في أربع عقبات، أولها حجب المعلومات ذات العلاقة بالشأن العام ولاسيما في القضايا المهمة كالسكان والتجنيس والمال العام، وثانيها غياب الشفافية تجاه القرارات المصيرية المحددة «لحاضر البلد ومصير المجتمع ومستقبل أجياله القادمة»، كما في الاتفاقيات الأمنية ونظام التأمين الصحي والتعليم. وثالثها ضيق هامش حرية التعبير عن الرأي وغياب مؤسسات المجتمع المدني المستقلة التي تهتم بالشأن العام وبحقوق المواطن وحقوق المهنيين والعمال وواجباتهم. أما العقبة الرابعة فهي الخلط بين العام والخاص وقصور نظام الإدارة العامة، الأمر الذي يعرقل قيام الإدارة العامة بوظيفتها المركزية و«ضمان توظيف المال والنفوذ والقرار العام من أجل المصلحة العامة التي يتم التوصل إليها من خلال الدراسات والحوارات الجادة التي يشارك فيها المواطنون عامة والمهنيون على وجه الخصوص»، كما أورد في مقدمة الكاتب.

صرخة جادة

ووفق دراسة تحليلية نشرها عبدالفتاح ماضي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الإسكندرية، فإن الكتاب صرخة جادة وعلمية من مجموعة وطنية من المهمومين بقضايا وطنهم، يجمعهم شعور قوي بضرورة رفع «صوت جماعي للإصلاح في قطر» بعد أن غابت طرق التعبير والحوار في الهامش الرسمي المتاح. وأما العوائق الأخرى التي تقف في وجه إصلاح قطر فتكمن في تركيز عوائد النفط الواسعة في يد حاكم قطر وحده، ليقوم بتوزيعها بالشكل الذي يراه مناسباً، ويستخدمها عادة لكي يشتري بها ولاء الآخرين، سواء في الداخل أو خارج الحدود، والثاني هو استمرار الحماية الخارجية للحاكم القطري طالما ظلت القوى الخارجية راضية عن تحركه في صالحهم، أما الثالث فهو انخفاض نسبة المواطنين القطريين أنفسهم كنتيجة للدعم الذي يتم منحه للعمال الأجانب الذين لا يشاركون المواطنين اهتماماتهم ولا مصالحهم، ولا يشعرون بأن لديهم أي حقوق سياسية ولا اجتماعية لدى الحاكم السلطوي، تاركين الحاكم في قطر يحكم دولة صار أغلب شعبها دون أي حقوق سياسية، ويمكن ترحيله وقتما يشاء».

محاكمة شاعر

وبالعودة إلى كتاب كريستيان كوتس أورليخسن «قطر والربيع العربي»، فإن ما يزيد من الإساءة لسمعة قطر أمام العالم، أنه لا قناة الجزيرة، ولا أي من وسائل الإعلام القطرية، قد منحت أدنى قدر من الاهتمام لقضية الشاعر القطري محمد بن الذيب العجمي الذي يبدو أنه تأثر بالخطاب الرسمي لحكومة بلاده وبإعلامها الموجه فاندفع مرحباً بالربيع العربي وداعياً إلى حلول قطاره في قطر، ليجد نفسه معزولاً في زنزانة، وهو ما أكد الشكوك التي كانت قائمة حول قناة الجزيرة، وإصرارها على اتباع سياسة المعايير المزدوجة، في تركيزها الصارخ والمبالغ على الأحداث التي تقع خارج قطر، وتكتمها وتعتيمها الواضح على ما يجري داخل خارج الإمارة الصغيرة. وكانت هذه الضغوط والانتقادات الدولية على ما يبدو، سبباً لكي تحاول الجزيرة تدارك خطئها، وتقوم بتغطية استئناف الحكم على الشاعر، وتخفيفه إلى السجن لمدة 15 عاماً، وقال نجيب النعيمي محامي العجمي آنذاك: إن السلطات في قطر، تحاول أن تظهر لمواطنيها أنهم سيتلقون معاملة مماثلة لما جرى للشاعر العجمي، لو أنهم تجرؤوا وفتحوا أفواههم.

وكانت محكمة أمن الدولة القطرية قد حكمت في 29 نوفمبر 2012 على الشاعر محمد بن الذيب العجمي بالسجن المؤبد بتهمة «التطاول على رموز الدولة والتحريض على الإطاحة بنظام الحكم».

وقالت منظمة العفو الدولية في بيان إن النيابة العامة القطرية قد تكون استندت في التهم الموجهة للشاعر، إلى قصيدة تتضمن انتقاداً لأمير البلاد كتبها في 2010، إلا أن ناشطين قالوا إن السبب الحقيقي وراء التهمة هو قصيدة سياسية تحت عنوان «قصيدة الياسمين» كتبها الشاعر 2011 على ضوء أحداث «الربيع العربي».

وتتضمن القصيدة إشادة بالانتفاضة التونسية التي أدت إلى الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي، ويهنئ ابن الذيب في القصيدة تونس وشعبها، ويقول، «عقبال البلاد اللي جهل حاكمها يحسب أن العز في القوات الأميركية»، وفي 25 فبراير 2013 خفضت محكمة الاستئناف الحكم على الشاعر من السجن المؤبد إلى السجن لمدة 15 عاماً، وبعد أن قضى خمسة أعوام وراء القضبان، قالت وسائل إعلام قطرية أن الأمير عفا عنه بـ«شفاعة شيخ قبيلة العجمان خالد بن راكان العجمي».

ويصل كتاب «قطر والربيع العربي» إلى نقطة مهمة في ارتباك علاقة قيادات قطر بشعبهم، يقول: «ربما كان انهيار تلك الثقة الشعبية في القيادة القطرية، هو السبب الذي عطل تنفيذ التعهد الأميري في أكتوبر 2011 بإجراء أول انتخابات عامة في 2013، كان هذا التعهد هو ما تم الإعلان عنه وسط ضجة كبيرة بعد 11 يوماً من مصرع الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي، في تلك اللحظة التي بدا فيها كل شيء وكأنه قد أصبح بالفعل في متناول قطر».

خطوة حيوية لوقف تدفّق الأموال للمخربين

تجميد ودائع وحسابات الإرهابيين يجفّف تمويل العنف

■ دبي - وائل اللبابيدي، رويترز

أكد اقتصاديون أن تجميد أي ودائع أو حسابات أو استثمارات تخص كيانات مدرجة على قوائم الإرهاب يعد خطوة في الاتجاه الصحيح تسهم في وقف تدفق الأموال للمخربين لدعم العنف.

ورجح هؤلاء أن تقتدى الدول العربية بخطوة الإمارات في هذا الصدد مؤكدين أن الإجراء يسهم بقوة في وقف تمويل العنف وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

وأكد خبراء الاقتصاد أن استقرار ودائع غير المقيمين في الإمارات تعد مؤشراً قوياً على مصداقية القطاع وأن المصرف المركزي الإماراتي دأب تاريخياً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي واتخاذ كل ما يلزم تنافسيته إقليمياً وعالمياً.

وطالب مصرف الإمارات المركزي أول من أمس جميع البنوك والمؤسسات المالية في الدولة وقف تعاملاتها مع 18 فرداً وكياناً إضافيين تم إدراجهم على قوائم الإرهاب.

وفي 5 يونيو الماضي، قطعت السعودية والإمارات ومصر والبحرين العلاقات مع قطر لدعمها للإرهاب وأدرجت الدول الأربع في الثامن من يونيو الماضي 59 شخصاً و12 كياناً تدعمهم قطر على قائمة الإرهاب.

وقفة حازمة

وقال مسعود الماجد رئيس مجموعة مسؤولي الامتثال المصرفي في بنك دبي التجاري إن قرار مصرف الإمارات المركزي يعزّز مصداقية الإمارات في وقفتها الحازمة ضد الإرهاب وتجفيف منابعه بكل الوسائل الممكنة، علاوة على أن مثل هذه القرارات التنظيمية تعزّز من سمعة القطاع المصرفي الإماراتي ويعزز تنافسية القطاع إقليمياً وعالمياً.

وأضاف مسعود الماجد: «نعتقد أن قرار مصرف الإمارات المركزي هو دليل جديد على مستوى الامتثال القوي الذي يتمتع به النظام المصرفي في الدولة، ومن دون شك فإن القرار بتجميد أرصدة الأفراد والكيانات المدرجة على قائمة الإرهاب الجديدة ينعكس إيجاباً على القطاع ويوضح مدى متانة وشفافية النظام المصرفي والمالي ويدعم جذب المزيد من المؤسسات المالية الراغبة في العمل ضمن بيئة آمنة وتتمتع بمستوى عالمي من الامتثال».

■ ريادة إماراتية في تجفيف منابع تمويل الإرهاب | البيان

استقرار ومتانة

من جانبه أكّد المحلل والخبير المصرفي وضاح طه إن قرار المصرف المركزي يعبّر عن استقرار النظام المصرفي ودأب المصرف المركزي في الحفاظ على مصداقية القطاع على مدى السنوات الطويلة الماضية ضمن رؤيته واستراتيجيته القائمة على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي.

وأضاف: «نعتقد أن استقرار حجم ودائع غير المقيمين التي بلغت 182,2 مليار درهم بنهاية مايو الماضي حسب بيانات «المركزي» هي خير مؤشر مادي على الاستقرار المالي والمصداقية العالية التي يتمتع بها النظام المصرفي الإماراتي ناعيك عن مثل هذه الإجراءات هي عامل مهم في تصنيف القطاع المصرفي الذي يتمتع بأعلى التصنيفات من كبرى وكالات التصنيف العالمية».

وأوضح وضاح الطه أن ضباط الامتثال في البنوك العاملة في الإمارات متمرسون ولديهم خبرة برصد العمليات المالية المشبوهة مثل غسيل الأموال أو الحصول على أموال من مصادر غير مشروعة وبالتالي فإن البنوك تتمتع بتعاون وأبية إجرائية فيما بينها تمكنها من رصد تلك الحسابات المجمدة المرتبطة بالإرهاب بالإضافة إلى رصد أي شراكات أو تعاملات مرتبطة بأولئك الأفراد أو الكيانات.

وأضاف وضاح الطه أن قرار المركزي يدعم مصداقية وموثوقية النظام المالي والمصرفي الإماراتي في كيفية التعامل مع الحسابات المشبوهة التي يتم رصدها من خلال نشرة دورية تعمم على باقي البنوك.

موقف جاد

وثمن الدكتور رشاد عبده الخبير الاقتصادي المصري قرار مصرف الإمارات في هذا الاتجاه، مضيفاً: «الموقف الإماراتي أكثر جدية في التعامل مع قطر بينما الدوحة تزداد تبجحاً بسياساتها المرتبكة.

وقال: «ليس من المنطقي أن تبقي الدول العربية على حسابات أي كيانات تعمل تحت غطاء الخدمة المجتمعية أو الخيرية بينما تذهب هذه الأموال لأغراض تخريبية في الدول العربية».

وطالب الدكتور رشد عبده الشركات التي لديها فروع في قطر بمراجعة موقفها لينسجم مع الموقف العربي الرافض للإرهاب، معرباً عن أمله أن يخرج اجتماع ممثلي الدول الدعية لمكافحة الإرهاب في البحرين بعقوبات اقتصادية أكثر صرامة على قطر. وعن تأثير تجميد تلك الأموال والحسابات على الاستثمار والشركات العاملة في قطر، رأى الدكتور رشاد عبده أن تأثيره سيظهر على الاستثمار بشكل واضح مع تزايد حالة المماطلة والعناد من جانب قطر.

عزلة متزايدة

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور شريف الدمرداش إن تجميد أموال تلك الكيانات قد لا يظهر له تأثير مباشر على اقتصاد قطر، لكنه يعزز عزلتها.

وأضاف الدكتور شريف الدمرداش أن تجميد أرصدة كيانات داعمة للإرهاب تجفف وسائل قطر لاختراق الدول الأخرى موضحاً أنه من المرجح أن تقتدي السلطات المصرفية في السعودية والبحرين ومصر بخطوة مصرف الإمارات المركزي.

تشكّل 1.8 % من الإجمالي بالجهاز المصرفي

نزوح 7.6% من الودائع الأجنبية في البنوك القطرية

14
مليار دولار انخفاض ودائع الأجانب

55%
حصة «التعاون» من الودائع الأجنبية بالبنوك القطرية 2016

■ عواصم- وكالات

تواصل نزوح الأموال من الجهاز المصرفي القطري حيث تراجعت الودائع الأجنبية بنحو 14 مليار دولار الشهر الماضي لتصل إلى أدنى مستوى منذ 2015 ما يعني خروج نحو 7,6٪ من الودائع الأجنبية في البنوك القطرية و1,8٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي القطري، فيما يؤكد خبراء أن مسلسل خروج الأموال سيستمر وأن الحصيلة مرشحة للتصاعد لاسيما وأن حصة دول التعاون شكلت 55٪ من إجمالي الودائع الأجنبية بالبنوك القطرية 2016.

وأظهرت بيانات من مصرف قطر المركزي أمس أن حكومة قطر أودعت ما يزيد على 10 مليارات دولار في البنوك المحلية الشهر الماضي لتعويض الودائع التي سحبتها مؤسسات أجنبية بسبب القاطعة العربية للدوحة بسبب دعمها وتمويلها للإرهاب. ويشير ضخ هذه الأموال الضخمة، الذي قد يتكرر في الأشهر المقبلة إذا استمر نزيف الودائع، إلى أن قطر تواجه أضراراً اقتصادية ناجمة عن الأزمة مع استمرار نزوح الأموال. وقطعت الإمارات والسعودية والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية وخطط النقل مع قطر في أوائل يونيو الماضي ومنذ ذلك الحين يسحب كثير من بنوك تلك الدول وغيرها والمستثمرين من انحاء العالم الأموال من قطر ونتيجة لذلك هبطت ودائع العملاء الأجانب في البنوك القطرية وغالبيتها العظمى بالعملة الأجنبية إلى 170,6 مليار ريال (46,9 مليار دولار) في يونيو من 184,6 مليار ريال في مايو ويعادل حجم الانخفاض البالغ 14 مليار ريال نحو 7,6٪ من الودائع الأجنبية في بنوك قطر و1,8٪ من إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي لقطر.

نزوح الودائع

وكان مصرفيون قالوا لـ"رويترز" في وقت سابق إن جهاز قطر للاستثمار، صندوق الثروة السيادي للبلاد، ضخ ودائع جديدة في البنوك المحلية خلال يونيو لمواجهة الأزمة. لكن لم يتم الكشف عن إجمالي حجم الودائع التي جرى ضخها فيما من المرجح أن يستمر نزوح الودائع في الأشهر المقبلة. ولم تصدر الدول العربية المقاطعة للدوحة توجيهات علنية لبنوكهم بسحب أموال من قطر، لكنهم حذروا البنوك من أن إجراء تعاملات في الدوحة بات ينطوي على مخاطر ويبدو أن هذا الوضع يدفع كثيراً من المؤسسات الخليجية لسحب أموالها عندما يحل أجل الودائع.

وجاءت 55٪ من الودائع الأجنبية في البنوك القطرية العام الماضي من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون وهذا يعني أنه قد يتم سحب ودائع خليجية بين 15 ملياراً و20 مليار دولار على مدى السنة المقبلة أو نحو ذلك إذا لم تهدأ التوترات السياسية. وأظهرت البيانات أيضاً أن سلفيات البنوك القطرية من البنوك الخارجية باستثناء الطروحات، انكمشت إلى 46,4 مليار ريال في يونيو من 51,8 مليار ريال في مايو.

بيع الأصول

وعلى الرغم من حيازته لأصول سائلة تقدر قيمتها بنحو 180 مليار دولار ، فإن جهاز قطر للاستثمار قد يكون مجبراً على الاستمرار في ضخ الأموال في البنوك القطرية في محاولة يائسة لحمايتها من مخاطر نزوح الأموال مما يهدد بتآكل أصول الدوحة السيادية ويقلص قدرتها على حماية العملة من التهاوي فضلاً عن إجبار الصندوق السيادي على بيع الأصول بأسعار زهيدة للحصول على السيولة حيث يستغل المشترون الفرصة للاستحواذ على الأصول المملوكة لقطر بأقل الأسعار.

ويبدو أن الضبابية الاقتصادية الناجمة عن نزوح الودائع تؤثر على إقراض البنوك القطرية حيث هبط إجمالي التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البنوك إلى 876,7 مليار ريال من 881,5 مليار بحسب بيانات المصرف المركزي القطري وانخفضت مطالبات البنوك القطرية على البنوك في الخارج إلى 93,8 مليار ريال من 102,2 مليار مع تقليص كثير من البنوك السعودية والإماراتية والبحرينية تعاملاتها مع الدوحة.

الأموال الأجنبية

من جانبها ذكرت وكالة «بلومبرغ» أن الودائع الأجنبية لدى البنوك القطرية تراجعت خلال الشهرين الماضيين، خاصة مع سحب الكثير من العملاء من الصناديق الاستثمارية للأموال والودائع بعد أزمة قطر الدبلوماسية مع الإمارات والسعودية والبحرين ومصر.

وانخفضت الودائع الأجنبية لدى المقرضين الـ18 في قطر بنسبة 7,6٪ إلى 170,6 مليار ريال الشهر الماضي مما يعد الانخفاض هو الأكبر منذ نوفمبر 2015. وخفضت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لدولة قطر من مستقرة إلى «سلبية» . وتوقعت كارلا سليم، الخبيرة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط في بنك «ستاندرد تشارترد» أن تتعرض سيولة قطر المحلية لضغوط الفترة المقبلة مع تزايد أمد المقاطعة العربية، فبنوك قطر قد ازداد اعتمادها على التمويل الخارجي مع انخفاض أسعار الطاقة.

سعر الفائدة

وذكرت «بلومبرغ» أن سعر الفائدة ارتفع بين البنوك في قطر لمدة 3 أشهر، فيما تراجع معدل الائتمان المصرفي الإجمالي في قطر بنحو 0,6٪ في يونيو إلى 780 مليار ريال ولدى قطر خطة لإنفاق نحو 200 مليار دولار على البنية التحتية استعداداً لكأس العالم 2022 مما يضع علامات استفهام وشكوك بشأن قدرة الدوحة على مواصلة الاستعدادات لاستضافة الحدث. يذكر أن 5 مصارف بريطانية من بينها بنكا تيسكو وباركليز أوقفت بيع الريال في خطوة تنبئ بالمزيد من التداعيات القاسية للمقاطعة الخليجية المتوقع لها أن تشتد مع تعنت الموقف القطري. ولم يفلح "المركزي القطري" في تثبيت الريال بقيمة 3,64 للدولار الواحد، لأن قيمة العملة انخفضت سريعاً إلى 3,76 ريال للدولار مع تعمق المصاعب التي تواجهها الدوحة بسبب المقاطعة وتأثيرها على تجارتها الخارجية وتعاملاتها المالية مع العالم.

مبيعات القطريين تعمّق خسائر بورصة الدوحة بملياري ريال

■ دبي - رامي سميح

تكبدت بورصة قطر خسائر بقيمة ملياري ريال في نهاية تداولات أمس مع توالي ضغوط البيع من قبل الأفراد القطريين بسبب المخاوف من استمرار الأزمة الدبلوماسية مع دول خليجية وعربية قطعت علاقاتها مع الدوحة بسبب دعمها للإرهاب.

ووفق بيانات بورصة قطر، بلغت مبيعات الأفراد القطريين أمس نحو 74,48 مليون ريال مقابل مشتريات بنحو 60,49 مليوناً، فيما بلغت مبيعات المؤسسات القطرية نحو 21,8 مليون ريال، فيما بلغت مبيعات الأجانب (أفراد ومؤسسات) أكثر من 50 مليون ريال.

تراجع

وتراجع رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بنسبة 0,5٪ من 519,28 مليار ريال بنهاية جلسة الأربعاء وصولاً إلى 517,28 مليار ريال، فيما تراجع المؤشر العام 0,22٪ ليواصل هبوطه للجلسة الثانية على التوالي وصولاً إلى 9563 نقطة.وواصلت مستويات السيولة في السوق القطري انحدارها لتبلغ 155,69 مليون ريال مقابل نحو 199,6 مليون ريال في الجلسة السابقة عليها ومقابل نحو 300 إلى 400 مليون ريال قبل الأزمة.

انخفاض

ومن بين 41 سهماً جرى التداول عليهم انخفضت أسعار 25 سهماً وتصدرها «زاد القابضة» بانخفاض 9,2٪ ليهبط إلى أدنى مستوياته منذ منتصف يناير 2016، كما هبط سهم «القطرية العامة للتأمين» بنسبة 6,46٪ و«الميرة للمواد الاستهلاكية» بنسبة 3,31٪ و«قطر لصناعة الأسمنت» بنسبة 2,27٪.كما هبطت أسهم «القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية» بنسبة 1,78٪ و«مجموعة المستثمرين» بنسبة 1,7٪ و«الإسلامية القابضة» بنسبة 1,33٪ و«قطر للوقود» بنسبة 1,33٪ و«فودافون» بنسبة 1,11٪.

توالي خسائر الأسهم القطرية | البيان

خسائر

وفي قطاع البنوك، انخفضت أسهم «بنك قطر الأول» بنسبة 2,31٪ و«بنك قطر الوطني» بنسبة 0,78٪ و«مصرف الريان» بنسبة 0,48٪ و«مصرف قطر الإسلامي» بنسبة 0,1٪ بالتزامن مع إعلان المركزي القطري تراجع موجودات البنوك القطرية خلال يونيو إضافة إلى انخفاض ودائع الأجانب غير المقيمين بنسبة 7,6٪ بواقع 14 مليار ريال (3,8 ملايين دولار).

وهبطت مؤشرات غالبية القطاعات وتصدرها «الخدمات والسلع الاستهلاكية» بنسبة 1,4٪ مع تضرر معظم الشركات المقيدة فيه بالمقاطعة من جراء تأثر إمدادات المواد الغذائية والسلع إلى داخل قطر أو تعرضها لتكاليف إضافية لتغيير مسار قدومها للبلاد. كما تراجع مؤشر قطاع التأمين بنسبة 0,82٪ والصناعة بنسبة 0,59٪ والبنوك والخدمات المالية بنسبة 0,23٪ والاتصالات 0,19٪.